الثورة الدستورية

فيديو- هآرتس: جولة جديدة من الحرب على محكمة العدل العليا

https://www.youtube.com/watch?v=UxDsiKkCrJo&feature=youtu.be

تسوية يزهار هراري من سنة 1950 والذي طالب بوضع دستور في إسرائيل عن طريق سن قوانين أساسية حيث كان هذا القرار توفيقي بين المطالبين بوضع دستور وبين المتدينين المعارضين له.

هذا القرار الذي شكل المرجعية التشريعية القانونية والقاعدة التي ارست عليها المحكمة الإسرائيلية العليا قرار حكمها القضائي الذي شكل في حد ذاته اعلان وانطلاق ما اصطلح على تسميته «الثورة الدستورية».

الثورة الدستورية في إسرائيل هي عبارة عن توسيع الانتقاد والحكم القضائي على قوانين الكنيست وقد تم ذلك بعد سن قانونين في سنة 1992, اللذان يعالجان حقوق الانسان وهما :

- قانون أساس كرامة الانسان وحريته.

- قانون حرية مزاولة العمل.

القاضي اهارون براك, عندما كان قاضيا في المحكمة العليا وبعد ذلك رئيسا للمحكمة العليا اعتبر أن هذين القانونين ذات مكانة اعلى من القوانين العادية والتي تشبه الدستور. حسب هذين القانونين تستطيع المحكمة ابطال قوانين تتعارض معهما.
بعد سن هذين القانونين وتفسيرهما حدث تغيير جذري في شكل الحكم ومكانة حقوق الانسان في دولة إسرائيل- ما سمي ب «الثورة الدستورية».

هكذا ازدادت قوة المحكمة العليا (وخاصة كمحكمة عدل عليا) مقابل السلطتين التشريعية والتنفيذية، حيث ان الثورة الدستورية تعتمد في أساسها على فكر صاحبه رئيس المحكمة العليا اهارون براك التي تؤيد الفعالية القضائية الذي حسبه تستطيع المحكمة ان تأخذ دورا في تقرير المعايير وانتقاد السلطتين التشريعية والتنفيذية وحتى التدخل في قراراتهما عند الحاجة.

كثيرون من ممثلي الجمهور وقضاة (بينهم رئيس المحكمة العليا موشه لنداو وبروفيسور روت جفيزون) عارضوا هذا التوجه وحسب رأيهم لا توجد صلاحية للمحكمة العليا ان تستعمل قانونا الأساس هذين لتنفيذ ثورة دستورية.

وهكذا بعد هذه الثورة الدستورية اصبح موضوع الفعالية القضائية ومكانة محكمة العدل العليا نقطة جدل مركزية في الحوار السياسي في إسرائيل.

اسئلة عن الموضوع

1. اعرض الثورة الدستورية.
2. اية سلطة توسعت صلاحياتها، بالنسبة لباقي السلطات الأخرى.